الاستثمارات الأمريكية في دول أمريكا الوسطى (١٨٩٩-١٩٥٤)

Research Title The American investments in Central America Countries (1899-1954)

بشرى طايس عبد المؤمن

قسم التاريخ – كلية التربية- الجامعة المستنصرية

bushratias@gmail.com

Bushra Tais Abdulmoamen

Mustansiriyah University – College of Education- History

الملخص:

ان دول أمريكا الوسطى تتميز بأنظمة ضعيفة، بسبب التباين الاجتماعي، والتفاوت الطبقي، وسيطرة النخبة على زمام الحكم ورعايتهم لمصالحهم على حساب المصلحة القومية، كسائر دول امريكا اللاتينية، وذلك كان عاملا مشجعا للقوة الاقتصادية الأمريكية الصاعدة في الاستثمار واستغلال المنطقة وتطور الامر الى التغلغل الأمريكي اقتصاديا وتجاريا وسياسيا وعسكريا. وكانت شركة الفاكهة المتحدة الأمريكية، اقوى شركات الاستثمارات، (انموذجا)، والتي عملت هناك كمصدر رئيسي في تجارة الفاكهة (الموز بشكل أساسي) من مزارع أمريكا الوسطى إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا منذ عام ١٨٩٩. وأسهمت الشركة بشكل كبير في توسع الاستثمار الامريكي في دول امريكا الوسطى وبمساعدة الادارة الأمريكية عن طريق سياسة إغراق دول المنطقة بالديون لاجل الضغط بالتدخل العسكري بغية الحصول على المزيد من امتيازات استثمارية للشركات الامريكية في قطاعات

مختلفة، وهذا فسح المجال في سيطرة الشركة على مناطق وشبكات من النقل في أمريكا الوسطى والساحل الكاريبي التي تعد امتدادا استراتيجيا وامنيا واقتصاديا للولايات المتحدة الأمريكية. اصبح للشركة نفوذ على النخبة الحاكمة في تلك الدول مقابل ضمان بقاء النخبة بالسلطة، ولها الفضل في زيادة التغلغل الامريكي في المنطقة، واسهم مردود الاستثمارات في عوائد اقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في عهد ازدهار الشركة خلال النصف الاول من القرن العشرين. مع ذلك فالشركة تعرضت إلى تقلبات داخلية منذ عام ١٩٥٤، واثرت حركة الاضرابات العمالية، الرافضة لسياسة الشركة، على نفوذها، كما تأثرت الشركة بالوضع الدولي الذي فرض صراع القطبين، الرأسمالي والاشتراكي، إستراتيجية أمريكية تتناسب مع متطلبات مرحلة بعد الحرب العالمية الثانية من سياسات مغايرة لمرحلة ما قبلها مما اثر ذلك على مركز الشركة في أمريكا الوسطى، وتراجع نفوذها وقوتها وبرز الامر بشكل كبير منذ عقد الخمسينيات من القرن العشرين.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأمريكية، شركة الفاكهة المتحدة، التدخل الأمريكي، امريكا الوسطى، شركات الموز

Abstract

The Central American countries is with fragile and weak regimes due to social inequality and class difference and the elite's control of the government, and their care for their interests at the expense of the national interest was an encouraging factor for the rising American economic power in investment and exploitation of the region and the American penetration economically, commercially, politically and militarily.

The United Fruit Company of America, the most powerful investment company, worked as a major exporter in the fruit trade (mainly bananas) from Central American plantations to the United States of America and Europe since 1899. The company contributed significantly to the expansion of American investment in Central American countries, With the help of the US government through the policy of dumping the countries of the region with debts, in order to put pressure on military intervention in order to grant investment privileges to US companies in various sectors, and this

gave way for the company to control areas and networks of transport in Central America and the Caribbean coast, which is a strategic, security and economic extension of the United States of America. The company has gained influence over the governments of those countries to ensure that they remain in power, and it is credited with the American penetration in the region, and the returns on investments have achieved economic returns for the United States of America during the company's prosperity during the first half of the twentieth century. However, the company has been subjected to internal fluctuations since 1954, and the movement of labor strikes against it has affected its influence, as it was affected by the international situation that imposed the bipolar conflict, capitalist and socialist, an American strategy commensurate with the requirements of the stage after World War II of different policies from the previous stage, that affected the support of the US government to the company's center in Central America and the matter appeared significantly in the fifties of the twentieth century.

Keywords: The America Investments –The Fruit United Company– Central America– The American intervention– Bananas Companies

المقدمة:

منطقة امريكا الوسطى ذات اهمية استراتيجية وامنية واقتصادية اقليمية للولايات المتحدة الامريكية، بحكم الموقع الجغرافي والاستراتيجي للمنطقة وقربها من الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، إلى جانب ما تملكه المنطقة من ثروات وموارد طبيعية زراعية ومعدنية، وفي مقدمة ذلك ما تمتلكه من تنوع كمي ونوعي في الفاكهة الاستوائية، من جهة اخرى، شجع شركات الفاكهة الامريكية، مثل شركة الفاكهة المتحدة United Fruit Company، الى الاستثمار في مزارع أمريكا الوسطى في مجال انتاج وتصدير الفاكهة الاستوائية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا منذ عام ١٨٩٩، وعلى الرغم من ان عمل الشركة استثماري تجاري في دول الكاريبي وامريكا الوسطى، الا ان الاستثمار اخذ منحى توسعيا وتغلغل بشكل كبير في دول المنطقة ذات الوضع السياسي غير المستقر، والاقتصادي الضعيف والهزيل، ووجود الخلاف والتوتر الاقليمي بين دول المنطقة، ومنه حالة العداء بين هندوراس وغواتيمالا على سبيل المثال، طريقا إلى الشركة في مد نفوذها على حكومات تلك الدول وعن طريق تقديم الشركة

الدعم المالي، وما لبث ان يكون لها نفوذ اقوى سياسيا واقتصاديا، وتحديدا في هذين الدولتين، وتحت ظل الحماية المباشرة من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، التي استخدمت من جانبها الاستثمار كغطاء لمد نفوذها في دول امريكا الوسطى وبذريعة حماية الاستثمارات والشركات والمصالح الأمريكية من الخلل الامني في تلك الدول، وحققت تلك الحماية الفائدة للولايات المتحدة الأمريكية والشركة على السواء، وشهدت الشركة عهد ازدهار الى عام ١٩٥٤ بسبب تصدر ارباحها من عائدات استثماراتها، وكانت اعلى قائمة صادراتها من استثماراتها في هندوراس وكوستاريكا وغواتيمالا، مع العلم ان استثماراتها ليس بتجارة الفاكهة فحسب بل في قطاعات النقل والاتصالات وغيرها، بينما لم تحقق دول امريكا الوسطى أي تقدم من عوائد الاستثمارات الاجنبية بل ظلت الدول تعاني من التدهور الاقتصادي، والصراعات الداخلية، مما يعني ان هذه الاستثمارات، وما تصدره دول المنطقة لم يعد بالفائدة اليها، ولهذا تناولت الدراسة عمل ونشاط شركة الفاكهة المتحدة الامريكية في تلك الدول، (انموذجا) إلى الاستثمارات الأمريكية في امريكا الوسطى.

مشكلة البحث: تتمحور الدراسة حول مشكلة التخلف الاقتصادي في دول امريكا اللاتينية، ومنها دول امريكا الوسطى، على الرغم من امتلاك الدول موارد وثروات اقتصادية، وما ساعد الولايات المتحدة الامريكية إلى مد نفوذها وقوتها لاستغلال الدول واستخدمت عدة وسائل في التغلغل، وكان أهمها وأبرزها الاستثمار عبر شركاتها ومنها شركات الفاكهة.

أهمية البحث: تكمن اهمية البحث في التعرف على مدى اثر الاستثمار الاجنبي على اقتصاد الدول، لأهمية الاقتصاد في بناء وازدهار الدول اذا وظفت موارد الدولة بشكل صحيح، وان حقل الاستثمار انتشر بشكل متزايد، عالميا، واستخدمته الراسمالية وغيرها، كطريق في إصلاح وتنمية الشعوب النامية، وفي الحقيقة كانت تلك الاستثمارات ما هي الا مشاريع رجال الاعمال واصحاب رؤوس الاموال في تشغيل اموالهم، واستنزاف موارد الشعوب عبر خلق الأزمات والصراعات الداخلية فيها وتعميقها، ولا تجري تلك المشاريع دون دعم من حكومات المستثمرين لما يعود بالفائدة الاقتصادية والسياسية في السيطرة على تلك الشعوب واستعمارها.

واهمية البحث تتناول الحقل المعني بالاقتصاد السياسي، وفق التطورات الاقتصادية والتقلبات السياسية خلال القرن العشرين واثر ذلك في السياسة الامريكية.

أهداف البحث: التعرف على اثر الانقسام والتباين المجتمعي، والسياسات القائمة على الاعتماد على القوى الاجنبية سياسيا او اقتصاديا اوعسكريا، ومن ضمنها الاستثمار، الموضوع وفق شروط الاجنبي، ومدى تأثير كل ذلك على

الوضع العام في اي دولة بشكل سلبي، لانه بمثابة خطوة باتجاه الهيمنة الاستعمارية، ويكون وسيلة لنهب ثرواتها ومواردها.

أسئلة البحث: اهم الاسئلة التي اثارها البحث هي وسائل الاستثمار الامريكي، وما السياسات التي نهجتها الادارات الأمريكية المتعاقبة لدعمه في دول امريكا الوسطى، وكيف كان مبدأ مونرو أساسا له، وان هناك اسبابا داخلية وخارجية في امريكا الوسطى مكنت الاستثمار الامريكي ان يزدهر بقوة هناك ولاسيما الاستثمار في تجارة الفاكهة الاستوائية، ولابد من تشخيص الخلل في عدم نهوض دول المنطقة اقتصاديا على الرغم من تلك الاستثمارات، وعن طريق ذلك يتم البحث عن حلول تنظم ادارة الدولة وبما يحد من التدخلات الاجنبية.

اما منهجية البحث: اعتمد المنهج الوصفي والتحليلي في توضيح طبيعة المجتمع في امريكا الوسطى، والعوامل التي مكنت الولايات المتحدة الامريكية وبدعم من شركاتها ان تضع سياسة نجحت عبرها الى التغلغل والتدخل في شؤون المنطقة الامريكية، وان تحقق من ذلك مكاسب اقتصادية واستراتيجية ومنح السطوة والنفوذ لها هناك.

التمهيد:

السياسة الاقتصادية في أمريكا الوسطى منذ عهد الاستقلال في القرن التاسع عشر:

لم تكن المنظومة السياسية في أمريكا الوسطى تهتم في وضع خطط تحفز النمو الاقتصادي على المدى الطويل الأجل منذ ايام حقبة الاستعمار، وسار الوضع عليه إلى ما بعد الاستقلال، وشهدت امريكا الوسطى ازمات وعدم استقرار سياسي فكان سببا في الانقسام بعد مدة قصيرة من استقلالها عن اسبانيا، فمع حلول عام ١٨٢٣ انفصلت أمريكا الوسطى عن المكسيك، وفي عام ١٨٣٠ انقسمت كولومبيا إلى ثلاث دول فنزويلا، والإكوادور، وكولومبيا (التي كانت بنما جزء منها)، وعلى الرغم من تشكيل اتحاد أمريكا الوسطى الا انه لم يستمر بسبب الانقسامات والحروب الداخلية، وتفكك الاتحاد في عام ١٨٣٨ وأدى الامر إلى إنشاء خمس دول جديدة كوستاريكا، وهندوراس، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، والسلفادور في عام ١٨٣٩. وامتدت النزاعات والصراعات السياسية إلى كل جمهورية مستقلة حديثاً، مما اثر سلبا على الاقتصاد، على الرغم من ان الاستقلال كسر القيود التجارية التي كانت موجودة ايام الاستعمار (Escosura, 2005, p. 5).

وخلف التأزم السياسي في دول امريكا الوسطى مع وجود مشاكل مالية وإدارية، واهم تحدي كان في إنشاء نظام مالي ونقدي جديد وسوق مالي محلي، وبذلت محاولات لفرض الأنموذج الضريبي الفيدرالي المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية بدل النظام المركزي الذي كان متبع ايام الادارة الاسبانية الاستعمارية، وأصبحت الرسوم

الجمركية العمود الفقري للأنظمة المالية الجديدة، كما هو متبع في الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلالها عن بريطانيا عام ١٧٨٣، ومع ذلك لم تحقق دول امريكا الوسطى عوائد كما تحقق في الولايات المتحدة الامريكية، وعانت معظم حكوماتها من عجز مزمن خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر مع قلة الإيرادات الضريبية وزيادة النفقات العسكرية. علاوة على ذلك، كانت السياسة المالية تخضع للرؤساء من العسكريين والسياسيين على حساب تنظيم إدارة الضرائب، وسبب ذلك تجزئة الأنظمة النقدية، والعجز العام المزمن الذي كان عقبة أمام إقامة أسواق مالية حديثة في جميع مناطق أمريكا الوسطى عام ١٨٥٠. اما في سوق الاستثمار فكان من الممكن ازدهاره في المنطقة بعد انتشار طرق بحرية جديدة عبر برزخ بنما، وتشييد سكك حديد فيها عام ١٨٥٥، والانخفاض الحاد في تكاليف النقل وزيادة التجارة والتمويل، لكن لم يتحقق ذلك بسبب المشاكل الداخلية ووضع العراقيل مما اضر برأس المال، فضلا عن العقبات أمام التجارة والنقل، وزيادة مخاوف المستثمرين، فقد اضطرت الحكومة لأخذ القروض من التجار، كما ان تأخر نقل الملكية الخاصة اثر سلبا على تحسين الأراضي، وفي زيادة تكاليف الأعمال التجارية (Escosura, 2005, p. 7).

وهناك نقطة اساسية، هي اعتماد اقتصاد دول أمريكا الوسطى على الموارد الطبيعية في انتاج السلع القابلة للتصدير، لان اقتصادها كان موجه باتجاه زيادة التصدير، لذلك نمت عائدات ملاك الرأسمال والارض على حساب الطبقة العاملة، ومعها زادت عدم المساواة بين فئات المجتمع، فكان ذلك جوهر الخلل في اقتصاد المنطقة (Irons, 1929, p. 9).

وبالنتيجة ادى الضعف المالي إلى ضعف في ادارة الحكومة، وخلق أنظمة جامدة وغير فعالة، وجعل النخبة في السلطة في تحديات متكررة، واستمرت المشاكل الداخلية والاضطراب والعنف وعدم الاستقرار السياسي، كل ذلك جعل من المستحيل تحقيق تنظيم اقتصادي فعال، في ظل وجود نظام سياسي مركزي واقتصاد متخبط بين المركزية واللامركزية (Escosura, 2005, pp. 6–7).

فلم تكن هناك رؤية سياسية موحدة في شكل ادارة الدولة في دول أمريكا الوسطى، وكان هناك فارق عمّا اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية في اساس ادارة الدولة القائم على حقوق الملكية والمحاكم، مع وجود سلطة تشريعية، وقضائية تحد من السلطة التنفيذية، والمساواة (باستثناء ولايات الجنوب)، وسياسة عدم التدخل في الاقتصاد باستثناء التعريفات الكمركية، بينما ساد في أمريكا الوسطى وسائر دول أمريكا اللاتينية نظام الملكية الجماعية للسكان الأصليين للأراضي، وغياب المساواة الاجتماعية والعرقية، ونظام سياسي ورث الارث الاستعماري الاسباني الذي رسخ مجموعة من المحاكم تتضارب ولاياتها القضائية، ودولة تنظم الاقتصاد وتتدخل بشكل مفرط فيه، ونظام ضريبي غير فعال (الن، ٢٠١٤، صفحة ٩٥).

– المبحث الاول: العوامل المؤثرة على الاستثمار والتغلغل الأمريكي في أمريكا الوسطى:

ارتبط التغلغل الأمريكي في أمريكا الوسطى بعاملين، الاول امريكيا، هدفه حماية النفوذ الاقتصادي الأمريكي في المنطقة من اجل ضمان استمرارية التوسع الأمريكي الإقليمي، وتامين المصالح الامريكية هناك، والاخر، عائد إلى طبيعة المنظومة الاجتماعية في دول أمريكا الوسطى التي ساعدت بشكل كبير في مد النفوذ الأمريكي هناك، وان تكون مؤسساتها رهينة بالقرار الأمريكي.

١– مصلحة الامن القومي الأمريكي الاقليمية:

دول أمريكا الوسطى التي تعد افقر شعوب العالم تتميز بقربها من الولايات المتحدة الأمريكية وامتدادا جغرافيا لها، وعلى مدار القرنيين الماضيين كانت أيضا امتدادا لنفوذها السياسي والاقتصادي، والاعمق من ذلك عدت المنطقة جزءا من الامن القومي الامريكي (هذا المصطلح اعتمدته الخارجية الامريكية منذ مطلع ثلاثينيات القرن الماضي)، وارتبطت عدة عوامل في ذلك: (العطري، ٢٠٠٨، صفحة ٨٢)

العامل الاستراتيجي ذو البعد الامني الاقليمي الذي برز منذ عام ١٨٠٩ عندما جرت عدة محاولات امريكية في إيجاد موطئ قدم في الكاريبي من خلال احتلال كوبا، وثم جاءت المساندة الامريكية لحركات التحرر في المستعمرات الاسبانية في امريكا اللاتينية بين عامي (١٨٠٨– ١٨١٣) بمثابة المقدمة في تبني الرئيس الامريكي جيمس مونروJames Monroe (١٨١٧–١٨٢٤) مبدأ مونرو (أمريكا للأمريكيين)، الذي طرحه في ٢ كانون الاول ١٨٢٣ بالقول:(ان التدخل من جانب الدول القوية في العالم القديم للضغط على مصير الجمهوريات الجديدة أو تحكم فيها باي وسيلة انما يعد اعلان العداء للولايات المتحدة الأمريكية)، ان طرحه جاء ردا على اقتراح الملكية الفرنسية في تقسيم أمريكا اللاتينية المستقلة عن الاستعمار الاسباني إلى ممالك وتوزيعها بين الدول الأوربية الكبرى، كما كان ردا على رفض الولايات المتحدة الأمريكية دعوة القوى الأوربية لانضمامها إلى الحلف المقدس، قبل عام، لان هدف الحلف هو استعادة أمريكا اللاتينية إلى الحظيرة الاوربية، وهذا بمثابة تهديد لاستقرار ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاقليمية. ووفق المبدأ اخذت الولايات المتحدة الأمريكية تطالب من القوى الأوربية في العالم القديم بعدم التدخل في شؤون العالم الجديد، وسعت إلى جعله منطقة نفوذ أمريكي، لذا اخذت تحرص على اقامة قنصليات ووكالات أمريكية ترعى المصالح الأمريكية في منطقة أمريكا اللاتينية ومنها أمريكا الوسطى منذ ذلك الوقت (غالي و نبيه، ١٩٧٢، صفحة ٢٥٤).

وهناك حقائق مهمة ان الولايات المتحدة الأمريكية تمتعت بالاستقرار السياسي، وغدت قوة وقدرة صناعية واقتصادية قوية في العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر، وللحاجة الى توسيع النشاط الصناعي وايجاد اسواق

لتصريف المنتوج الأمريكي اقليميا، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على احياء مبدأ مونرو وتطبيقه فعليا عن طريق مقترح قدمته في اجتماع الدول الأمريكية في مؤتمر واشنطن في اب ١٨٩٠ في اقامة اتحاد كمركي وشبكة من السكك الحديد لعموم المنطقة الامريكية، فضلا عن محكمة لتسوية الخلافات بين الاعضاء، كان الهدف الامريكي المعلن التوسع التجاري، وضرورة دعم المصدرين الأمريكيين حسب تصريح وزير الخارجية الأمريكية جيمس بلاين (James Blain) (١٨٨٩- ١٨٩٢) قائلا:(ان المصانع الأمريكية تكفلت بسد حاجات الاسواق الداخلية وفي تلبية طلباتها، وان الولايات المتحدة الأمريكية ستبحث عن اسواق اجنبية جديدة... لان التوسع الاقتصادي مطلب ضروري وحاجة ملحة)، الا ان التصريح حمل في طياته الهدف غير المعلن في التوسع الاقليمي في المنطقـــــــة (Crapol, 1997, p. 196).واخذت الولايات المتحدة الأمريكية تستغل الفرص لتحقيق هدفها في تثبيت موطئ قدم في الكاريبي وأمريكا الوسطى فدخلت في حرب ضد اسبانيا لدعم استقلال كوبا وبورتوريكو عن اسبانيا عام ١٨٩٨* (فرج الله، ١٩٦٩، الصفحات ٦١-٦٢)، وهذه الحرب كانت بمثابة مفتاح السيطرة الأمريكية على الكاريبي وأمريكا الوسطى بشكل شبه مطلق وعلى ما تمتلكه من مزارع الموز وقصب السكر إلى صناعة التعدين والطاقة من النفط والذهب والفضة، إلى الاشغال العامة بانشاء السكك الحديد، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، وامتلاك وادارة قناة بنما الدولية. (فرج الله، ١٩٦٩، صفحة ٦٣)

وبدا ذلك واضحا حين تركزت السياسة الأمريكية تجاه أمريكا الوسطى في مطلع القرن العشرين على تامين انجاز مشروع قناة بنما ما بين عامي (١٩٠٣- ١٩١٤)* (الشيخ، ٢٠٠٦، صفحة ٧٢)، فضلا عن تامين المصالح

---

* انتهزت الادارة الأمريكية حادث تفجير الباخرة الأمريكية في ميناء هافانا لاعلان الحرب على اسبانيا في تموز ١٨٩٨، وبحرب خاطفة انتهت بهزيمة اسبانيا في كانون الاول ١٨٩٨، واعترافها باستقلال كوبا، والتنازل عن بورتوريكو للولايات المتحدة الامريكية، وأيضا الفلبين وجزر غوام في المحيط الهادئ مقابل ٢٠ مليون دولار، وسماح كوبا في اقامة قاعدة عسكرية وبحرية أمريكية فيها اهمها قاعدة غوانتانامو التي تشرف على خليج المكسيك، فضلا عن امتيازات اقتصادية وتجارية، ووقعت كوبا تحت السيطرة الأمريكية الفعلية، وان احتفظت باستقلالها القانوني.

* مشروع قناة بنما: مشروع قناة بحرية في برزخ بنما في كولومبيا لربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهادئ، تكفلت فرنسا القيام فيه لكن لم تنجزه، وبعد شراء حقوق القناة من فرنسا، امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة المشروع عام ١٩٠١، في حق الإشراف والإدارة والدفاع عن القناة، ولتامين سيطرتها الكاملة على البرزخ شجعت الحركة الانفصالية في بنما للاستقلال عن كولومبيا بعد رفض الاخيرة تجديد الامتياز وتأجير القناة لصالح الأمريكيين، وحصلت بنما على الاستقلال من كولومبيا عام ١٩٠٣، ودفعت الولايات المتحدة الامريكية مبلغ ١٠,٢ مليون دولار إلى بنما مقابل حصولها على حق امتلاك القناة واحتلال الأراضي اللازمة لادارة والدفاع عن القناة، بموجب اتفاقية عقدت بين البلدين. وسهل فتح القناة مرور الأسطول الأمريكي، والجزء الاكبر من الصادرات الأمريكية، وفي عبور ٥٠% من الواردات النفطية و٤٠% من التجارة الخارجية الأمريكية بين المحيطين.

الاقتصادية الأمريكية هناك، لذلك استخدمت الادارات الامريكية المتعاقبة أسلوب التدخل العسكري في تلك المرحلة لفرض سيطرتها على دول أمريكا الوسطى، ومنع أي تدخل اجنبي اخر يضر بالمصالح الأمريكية هناك، ومستندة على مبدأ مونرو كمبرر للتدخل* (برودين و سلدن، ١٩٧٤، صفحة ٣١). وعكس حجم التدخل العسكري الأمريكي في المنطقة، مدى هيمنة القرار الأمريكي على حكومات تلك الدول وهذا واضح من جدول (١)، وبالنتيجة فان مبدا مونرو كان بمثابة حجر الاساس لاي علاقة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية ومنها الكاريبي وأمريكا الوسطى (Dulles, 1955, p. 74).

جدول (١) يوضح الاعوام التي حدث خلالها التدخل العسكري الأمريكي في دول أمريكا الوسطى والكاريبي بين عامي(١٩٠٣-١٩٣٢) (Bucheli & Min-Young, 2012, p. 856)

الدول	الاعوام التي جرى التدخل العسكري الأمريكي خلالها
هندوراس	١٩٠٣، ١٩٠٧، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٩، ١٩٢٤، ١٩٢٥
دومينيكان	١٩٠٣، ١٩١٤، ١٩١٦
كوبا	١٩٠٦، ١٩١٢، ١٩١٧
نيكاراغوا	١٩٠٧، ١٩٠٩، ١٩١٥
هايتي	١٩١٤، ١٩١٥
بنما	١٩١٢، ١٩١٨، ١٩٢٥
غواتيمالا	١٩٢٠
السلفادور	١٩٣٢

كما مثل العامل الاقتصادي دافعا اساسيا للاهتمام الامريكي بمنطقة الكاريبي وامريكا الوسطى، فقد أسهم النمو الاقتصادي الامريكي بشكل كبير في زيادة مشاريع الاستثمار الأمريكي في الخارج في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومست الزيادة في القطاعات الزراعية والصناعية الامريكية لتكون عامل جذب لهجرة الأوربيين والاسيويين، وزاد متوسط نمو دخل الفرد إلى ٥%، مع تزايد في عدد السكان، وسخر الأمريكيون أموالهم في دعم مشاريع البنية التحتية والتنمية المحلية خاصة، وأصبح قطاع السكك الحديد ثاني قطاع بعد الزراعة، بفضل توسع

* سببت الثورة الصناعية وانفتاح الأسواق وزيادة النشاط الاقتصادي العالمي إلى تسابق استعماري، فأصبح لالمانيا بعد انتصارها في الحرب الفرنسية- الألمانية عام ١٨٧٠ اموال واستثمارات في مناطق مختلفة من العالم ومنها دول أمريكا اللاتينية كالمكسيك وفنزويلا وغيرها، فضلا عن الاطماع الاستعمارية الفرنسية في أمريكا اللاتينية، ووجود النفوذ الهولندي في بعض جزر الانديز الغربي.

ونمو مشاريعه، وزاد عدد المضاربين باموالهم في هذا القطاع (Persons, Tuttle, & Fricke, 1920, p. 7.)، وتخطت الولايات المتحدة الأمريكية انتاج الصلب واستهلاك الطاقة (معيار القوة الاقتصادية) عن بريطانيا في عقد الثمانينيات من ذلك القرن (العطري، ٢٠٠٨، صفحة ٣٦).

امام هذه القوة الاقتصادية ظهرت الحاجة إلى البحث عن مزيد من الثروات والموارد الطبيعية، وبما ان المنطقة الاقليمية تمتلك منتجات مثل البن والموز والسكر والتبغ والثروة الحيوانية والنفطية ومناجم الذهب والفضة والحديد، فانها غدت محل طمع الرأسمالية الأمريكية (غالي و نبيه، ١٩٧٢، صفحة ٢٥٣). وكان هناك العامل المناخي والجغرافي الذي ساعد في زيادة النشاط التجاري الامريكي في المنطقة، فكان المناخ الاقليمي الجنوبي للولايات المتحدة الأمريكية متأثرا بتيار المحيط الأطلسي الذي يدخل خليج المكسيك على طول الجبهة الشمالية والمتحرك مرة أخرى إلى المحيط حامل الدفء من المناطق الاستوائية ساعد على اعتدال مناخ المنطقة، وزيادة الإنتاج الزراعي، والنشاط التجاري بفضل وجود الرياح التجارية في منطقة تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية اكبر واجهة بحرية فيها جعلها على ارتباط تجاري واحتكاك مع دول أمريكا الوسطى المطلة على سواحل تلك المنطقة، ومن ثم ان تعاظم حجم القوة الصناعية الأمريكية ساعد على تدفق الرأسمالية الأمريكية النشطة لاستغلال امريكا الوسطى ومنح أيضا القوة للاسطول الأمريكي عام ١٨٩٠، ومن ثم الدخول الأمريكي المنافسة مع القوى الاستعمارية فيما وراء البحار (Irons, 1929, p. 9).

٢- البنيان الاجتماعي والتفاوت الطبقي في أمريكا الوسطى

هناك عامل مساعد ومؤثر بشكل كبير في السيطرة والنفوذ الامريكي في دول أمريكا الوسطى وكسائر دول أمريكا اللاتينية، يتمثل بالتركيبة المجتمعية لتلك الدول والتي تتعايش وفق انماط اجتماعية متفاوتة ومختلفة من ناحية المستوى اللغوي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتسيطر عليها علاقات ذات طابع راسمالي، وتركيب اقتصادي واجتماعي فريد موروث منذ ايام الاستعمار الاوربي الذي امتد منذ القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، وعاش المجتمع الأمريكي اللاتيني وفق هرم اجتماعي كان في قمته طبقة الكريول Criollo (من الأصول والثقافة الاسبانية) تتراوح نسبتهم (١٥-٣٠)% من السكان وكان ٩٠% منهم من الطبقة المثقفة الذين سيطروا على مؤسسات الدولة، والطبقة الثانية المستيز Mestizo (الهجين من اصل اسباني محلي)، فضلا عن مجتمع السكان الاصليين، الهنود الحمر Indo-americanos، الذين يعيشون في مستوى اجتماعي فقير ومميز عن الاخرين. وهناك الافارقة ممن جلبهم الاستعمار الأوربي للعمل في مناجم ومزارع المنطقة كعبيد، والذين يعيشون في بيئة اجتماعية سيئة جدا باعداد كبيرة. فعلى سبيل المثال في هندوراس ثاني دولة في حجم السكان في دول أمريكا الوسطى نسبة الملونين ٩٠ %، اما نسبة البيض فكانت الاعلى من سكان كوستاريكا ومن بعدهم الملونين، بينما

في غواتيمالا كانت نسبة الهنود الحمر ٦٥% ونسبة الملونين ٣٠% والباقي من البيض (حراز، ١٩٦٦، الصفحات ٦٤-٦٥).

وترتب على هذا التباين الاجتماعي تنوع طبقي غير متجانس في هذه المجتمعات، وعدم وجود اهداف مشتركة حتى ما بين مصالح الطبقة الواحدة، وعلاقات ومستويات من الاستغلال المتوالي، فكانت الطبقة البرجوازية نتاجا طبيعيا لعلاقات الإنتاج الرأسمالية السائدة هناك، وتمثل قمة الهرم الاجتماعي والفئة الاكثر رقياً * (حراز، ١٩٦٦، الصفحات ٦٤-٦٥). وتعتمد اعتمادا تاما على الولايات المتحدة الأمريكية، وتدين لها بالسلطة، لذلك حرصت على ابقاء المصالح الأمريكية في البلاد. اما طبقة العمال فكانت مستغلة من الطبقة العليا الرأسمالية، وساهمت طبقة العمال بدورها في استغلال الطبقات الاخرى الاقل منها من الفلاحين وعمال المزارع، لذلك تغيير المفهوم السياسي لكلمة الطبقية ولا تحدد قيمة الطبقة ودورها باهميتها العددية، فكان يقع على طبقة الفلاحين وليس العمال العبء الاكبر في الاستغلال. (Romeo, 1968, pp. 36-38)

وهناك نقطة مهمة تتمثل في العلاقة بين الطبقات التقليدية والإنتاج كانت متداخلة، وان الطابع الرأسمالي غلب على الاوضاع الاجتماعية والسياسية، وسبب تقسيم سكان أمريكا الوسطى إلى فئات، فكانت الفئة المسيطرة والحاكمة ومن تملك وسائل الإنتاج، هي من تهيمن على الفئات الاخرى، ففي غواتيمالا كان ٢% من الملاك يسيطرون على ٨٠% من الاراضي، وادى التقسيم الرأسمالي وتنوع القطاعات التي يتم الاستثمار فيها إلى تعدد شرائح الطبقة الرأسمالية، وبما ان الزراعة تحتل الصدارة في الاقتصاد القومي، مع ارتفاع نسبة سكان الريف ادى إلى وجود مجتمع اقطاعي غير رأسمالي، ومجتمع راسمالي حديث، مع وجود طبقة الفلاحين، واقتصاد لا يعتمد التنوع في مصادره بل يعتمد على تصدير السلع الاولية (Romeo, 1968, p. 39)

وحرص من كان في قمة الهرم الاجتماعي وغالبيتهم من البيض الاستحواذ والسيطرة على السلطة، وتمسكهم بادارة البلاد، وكان الجيش أداتهم التنفيذية في ابقاء الامور تحت سيطرتهم، والقوة الضاربة لأي تحرك لتغيير الوضع القائم، وأيضا هم كانوا المنظم الوحيد في الدولة، وهذا جعل الجهاز السياسي المدني ضعيف، فالسلطة التشريعية مقسمة، والأحزاب السياسية على الرغم من تعددها تفتقر إلى التنظيم والزعامة، كما ان افتقار شرائح واسعة من

* الطبقة البرجوازية هم الاغنياء من أصحاب النفوذ الاقتصادي من ملاك ومقاولي استغلال المناجم، والمحامين، والأطباء، والمتأثرون بالأفكار التحررية والفلسفية والثورة الفرنسية، يعود نشاطهم منذ اوائل القرن التاسع عشر في الاحتكار التجاري وفي قيادة المجتمع، لامتلاكهم الإمكانيات المادية الكافية لتمويل العمليات العسكرية، وعمليات تحرر المستعمرات في أمريكا اللاتينية من اسبانيا، بغية الاستقلال عنها والانفراد بالسلطة والثروة.

المجتمع إلى التعليم، وبالأخص بين المحليين (الهنود الحمر)، الشريحة الأوسع. ان حالة عدم التجانس، والتفاوت الكبير داخل تلك المجتمعات، وسيطرة فئة قليلة على مجريات الامور في البلاد على حساب الفئات الأخرى، بحكم تنفذها ومصالحها احدث فجوة داخل المجتمع، وسبّب الاقصاء السياسي والاقتصادي في القطاعات الشعبية. (عواطف، ١٩٦٩، الصفحات ١٨٤-١٨٧)

إن وجود الأنظمة السياسية الاستبدادية فيها كان وراء الفجوة الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، في نظر بعض الباحثين والمؤرخين لانها تحقق الافادة القصوى من الرعاية للائتلافات الحاكمة والثابتة في هذه الدول، بدلاً من تحقيق رفاهية المجتمعات بشكل كامل، وهناك من فسر أنها (اي الانظمة) تنتهج بشكل متعمد سياسات تنموية غير سليمة تعطي حلول وقتية على المدى القصير، والبعض الاخر راى ان النخبة السياسية تريد بشكل واضح الحد من القدرة الإنتاجية للفقراء، بسبب احتمالية واضحة، وهي أن تقوية الفقراء سوف يحدث نشاطا سياسيا من شأنه أن يهدد هذه النخب في الاستمرارية في الحكم والسيطرة. (علاية، ٢٠١٥، الصفحات ١٤٢-١٥٧)

ولذلك اوجد التنافس بين الشركات الأمريكية والبريطانية في دول المنطقة اجواء من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي عن طريق معاضدة بعض تلك الشركات والقوى الرأسمالية للأحزاب والقوى السياسية في دول امريكا الوسطى الطامعة في الوصول والاستيلاء على السلطة بهدف تشريع القوانين التي تحمي مصالح ونشاط تلك الشركات على حسب شركات اخرى.

كل تلك الاسباب جعلت المنظومة الاقتصادية في أمريكا الوسطى ضعيفة بشكل مزمن، وتستعين حكوماتها بقوة اقليمية ذات قوة سياسية واقتصادية كالولايات المتحدة الأمريكية في الاستفادة منها لاجل وضع خطط لاصلاح اقتصادها دون ان تعالج المسببات الحقيقية وراء التراجع الاقتصادي في منطقة غنية بثرواتها ومواردها.

-المبحث الثاني: اثر مبدأ مونرو على الاستثمارات الأمريكية في أمريكا الوسطى:

ان الارتباط الاقليمي والاحتكاك التجاري لدول الكاريبي أمريكا الوسطى مع الولايات المتحدة الأمريكية، اكبر قوة اقتصادية في الجانب الغربي من العالم، اوجد علاقة تبادل تجاري لكن غير متوازنة بين الطرفين فالولايات المتحدة الامريكية تعد اكبر مستورد من البضائع الاستوائية من تلك الدول بينما كان سكان تلك الدول من اكبر المستهلكين للمنتجات الأمريكية، واستغلت الادارات الأمريكية المتعاقبة حاجة تلك الدول النامية إلى الاموال بهدف النهوض بواقعهم الاقتصادي والاجتماعي المتردي. (Irons, 1929, p. 9) ومن خلال الادعاء الامريكي ان التقدم في ميدان الزراعة والصناعة لا يتحقق الا عن طريق الاستثمار الخاص، وعليه يجب ان تقدم تلك الدول الضمانات والامتيازات لرؤوس الأموال الأجنبية(الأمريكية)لاجل الاستثمار، ووفق الشروط الأمريكية اذا أرادت استدانة

الأموال، وهذا فسح المجال لرأس المال الأمريكي الاستثمار هناك، وربط اسواق تلك الدول بالاقتصاد الأمريكي، فكان ذلك الطريق في تسلل النفوذ الأمريكي إلى المنطقة الأمريكية، واعطى الصورة الحقيقة لمبدا مونرو عام ١٨٢٣ (Irons, 1929, pp. 9–10).

فعلى الرغم من تصدر الاستثمارات البريطانية بحوالي ١٦٧ مليون عام ١٨٩١ لقوة نشاطها التجاري هناك، وبفضل تصدرها الانتاج الصناعي عالميا، (برودين و سلدن، ١٩٧٤، صفحة ٣١) لكن اخذ الانتاج الصناعي الامريكي يتصاعد عالميا، ومع وجود علاقة مترابطة بين الانتاج والاستثمار من جهة والتقلبات الدولية من جهة اخرى فان ذلك غيرّ من المعادلة الاقتصادية الدولية في مطلع القرن العشرين بشكل كبير، واحدى نتائجها تراجع قوة بريطانية الاستعمارية، ومن جانب اخر، ايضا بفضل تشجيع الحكومة الأمريكية المستثمرين في الاستثمار في مشاريع خارجية، ومنح الحكومة لهم سندات الضمان في مشاريع كالسكك الحديد وغيرها، كما استخدمت وسائل ضغط سياسة وعسكرية لحماية الرعايا والمصالح الأمريكية ففي دول الكاريبي وأمريكا الوسطى استخدمت التدخل العسكري بين عامي (١٨٩٨–١٩١٤) كوسيلة ضغط على حكومات تلك الدول الضعيفة من الناحية السياسية والاقتصادية، مما ساهم في ارتفاع معدلات التجارة الأمريكية، ووصلت نسبة الانتاج الامريكي ٣٣% من الانتاج العالمي عام ١٩١٣، ومتجاوزة الانتاج البريطاني، وزادت الاستثمارات الامريكية عشرة اضعاف عما كانت عليه في مطلع القرن العشرين (الشيخ، ٢٠٠٦، صفحة ١٠٠). فسجلت طفرة كبيرة محتلة المرتبة الثانية بعد الاستثمارات البريطانية في المنطقة الامريكية وقدرت جملة الاستثمارات الأمريكية ١٧٣ مليون دولار في ذلك العام. وعلى الرغم من توسع النشاط التجاري ظلت دول أمريكا الوسطى كسائر الدول النامية مرهونة اقتصاديا وتجاريا بالراسمالية وسياساتها، وعملت مضطرة إلى خفض قيمة عملتها مما يعني خفض اسعار صادراتها وارتفاع اسعار وارداتها امام انعاش واستقرار اقتصادي وتجاري للدول الرأسمالية، وليس ذلك فحسب بل سادت الفوضى الادارية والسياسية في دول المنطقة ايضاً بسبب تعارض مصالح الرأسمالية الأمريكية والبريطانية مع استقرار المنطقة (رمزي، ١٩٧٨، صفحة ٧٨).

وبعد الحرب العالمية الاولى اصبحت الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت بعيدة عن ميدان الحرب، مصدر للعملة والسيولة النقدية في الوقت الذي كانت القوى الأوربية الاستعمارية مرهقة في مختلف الجوانب بسبب تداعيات الحرب. ففي قطاع السكك الحديد الذي ازدهر بشكل كبير في تلك الاعوام كان لرأس المال البريطاني نصيب من تلك الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية والبالغ حوالي ٣,٠٠٠ مليون دولار إلى عام ١٩١٤ لكن اخذت هذه الاستثمارات تتحول إلى الأمريكيين بعد ذلك لدفع بريطانيا تكاليف امدادات الحرب، ورافقه انجاز الولايات المتحدة الأمريكية مشروع قناة بنما في العام ذاته، مما منح فرصة في تزايد الاستثمارات الأمريكية ومنها

الخارجية، وكانت قيمة السيولة النقدية الأمريكية ٢,٤٠٦ مليون دولار قبل الحرب بينما تضاعفت تلك القيمة الى ٥,٢ مليون دولار ما بعد الحرب في المنطقة الأمريكية، مع زيادة معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي بسبب التوظيف والاستثمار، وزيادة صادراتها السلعية والراسمالية، وتقديم الولايات المتحدة الامريكية القروض إلى أوربا لاعادة اعمار ما خلفته الحرب العالمية الاولى، جعل الاستثمارات الامريكية تفوق الاستثمارات البريطانية، وشمل ذلك زيادة الاستثمارات في المنطقة الأمريكية (وحسب الجدول(٢)) بفضل تسابق الشركات واصحاب راس المال الأمريكية في توسيع نشاط اعمالهم للتعويض عن الخسائر التي نجمت عن الكساد الاقتصادي في اعقاب الحرب، مع زيادة الطلب بعد الحرب على السلع والمنتجات الغذائية والصناعية والسلع المعمرة وغيرها في منطقة شديدة الطلب لاستدانة الأموال بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية، وانتشار البطالة، والعمالة الرخيصة فيها (Williams, 2016, p. 80).

جدول (٢) يوضح حجم الاستثمار الأمريكي في المنطقة الأمريكية

ما بين عامي(١٩١٤-١٩٢٩) (Williams, 2016, p. 80)

الاعوام	مقدار الاستثمارات الأمريكية بملايين دولارات
١٩١٤	١,٢٨١
١٩١٩	١,٩٨٨
١٩٢٤	٢,٨١٩
١٩٢٩	٣,٦٣٤

واحتلت تجارة الموز الصدارة في صادرات منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى. وحسب ما موضح في جدول(٣)

جدول (٣) يوضح مقدار حزم الموز المصدرة من مجموع ٦٤,٢٨٥ مليون حزمة موز من كل دولة في الكاريبي وامريكا الوسطى عام ١٩٢٧ (Irons, 1929, p. 21)

الدول	حزم الموز بمقدار مليون حزمة	الدول	حزمة الموز بمقدار مليون حزمة
هندوراس	١٦,٠٢٣	كوبا	٢,٨٥٨
جمايكا	١٥,١٠٤	نيكارغوا	٢,٣٢٩
غواتيمالا	٦,٠٢٢	كولومبيا	١,٦٢٠
مكسيك	٥,٧٢٠	هندوراس البريطانية	٠,٤٥٨

كوستاريكا	٥،٢٧٢	دومينيكان	٠,٠٠١
بنما	٤،٦٢٣	جزر الانديز الغربية	٠,٠٠٣

واثناء الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩* (Morgan- Witts, 1980, pp. 444-487 & Thomas) حاولت الولايات المتحدة الامريكية ايجاد مشاريع اكبر بعد سحب الودائع الأمريكية من المصارف العالمية لتوفير السيولة، ولاجل الخروج من الازمة، لذا توسع النشاط الاستثماري والتوظيف الامريكي في مشاريع انمائية واجتماعية بالمناطق النامية. لذلك فان حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة ازدادت في دول أمريكا الوسطى والكاريبي المنطقة القريبة من الولايات المتحدة الأمريكية في قطاع الزراعي وخاصة السكر والبن والموز، فضلا عن قطاعات الصناعة والطاقة والنفط. (Doc. Private Investment in Latin America, 1964, pp. 443-444)

وحققت الاستثمارات الامريكية الخاصة في دول امريكا اللاتينية ومنها امريكا الوسطى مستوى عال بلغ ٥,٤ مليون دولار عام ١٩٣٠ أي حوالي ثلث الاستثمارات الأمريكية الخارجية، وقفزت سندات واسهم الاستثمار الأمريكي من ٤ مليار دولار إلى ١٠ مليار دولار عام ١٩٣٣، وهذا مؤشر على مدى نجاح الخطط الامريكية الاستثمارية التي تعود في صالح الاقتصاد الامريكي، وفي احكام القبضة الأمريكية على اقتصاديات المنطقة، وتحقيق مبدا مونرو اهدافه، بالمقابل استمر الوضع الاقتصادي المتردي بالتراجع اكثر بالمنطقة الأمريكية بسبب الكساد العالمي فوصلت نسبة التراجع في صادرات موادها الخام التي تمثل عصب اقتصادها ما بين ٧٠-٥٠%، واثناء الحرب العالمية الثانية زاد التراجع وقلة الاستثمار، مع تراجع في الخدمات وقيمة الصادرات مما صعب على دول المنطقة المرهقة بالديون من سد ديونها أو الوفاء بالتزاماتها الخارجية، بسبب احكام القبضة الأمريكية عليها. (Doc. Private Investment in Latin America, 1964, p. 444) لذا يمكن القول ان المصالح الاقتصادية والقومية الأمريكية متداخلة ومتلاحمة. كما ان الاقتصاد في أمريكا الوسطى والكاريبي متأثر من ناحية برؤوس الأموال والتجارة والتبادل المالي للولايات المتحدة الأمريكية، ومن ناحية أخرى بوسائل الاتصال والهجرة, وان الاستثمارات الأمريكية عادة توجه النشاط التجاري في تلك المنطقة. (Palmer, 2009, p. 151) وهذا واضح

* الازمة الاقتصادية بدأت بوادرها في بورصة نيويورك عام ١٩٢٩ ثم ما لبثت أن عمت جميع الدول الرأسمالية دون استثناء، وهي اخطر أزمة عرفتها الدول الرأسمالية والعالم ايضا، إذ أدى هبوط أسعار السندات والأوراق المالية الى مستويات متدنية جدا، وأعقبتها بطالة قوية، وهبوط شديد ومتراكم في الطلب وانخفاض كبير في الأسعار والناتج، وضعت= =ادارة فرانكلين رزوفلت برنامج العهد الجديد ((New Dealعام ١٩٣٣الذي كان يدعم الصناعات ذات الراسمال والاستثمارات المالية في الخارج كمخرج من اعباء الازمة.

للغاية وباعتراف الباحثين والكتاب الامريكيين ان تلك المنطقة مستعمرات اقتصادية امريكية، وان كانت مستقلة سياسيا، وهناك من وصف المنطقة بامبراطورية الدولار، اما اللاتنيين فكانوا يطلقون عليها امبراطورية اليانكيYanqui Imperialism لشدة النفوذ الأمريكي فيها (غالي و نبيه، ١٩٧٢، صفحة ٢٥٤).

– المبحث الثالث: شركة الفاكهة المتحدة واثرها في دول امريكا الوسطى:

مع انه بدأ العمل في توريد الموز إلى الولايات المتحدة الامريكية في ستينيات القرن التاسع عشر، لكن معظم الشركات المختصة بتجارة الموز فشلت في الاستمرار في العمل بسبب طبيعة الموز ذاتها القابلة للتعفن بسرعة، وتتطلب معالجة دقيقة، ولا يمكن تخزينه أو تجميده، وهذا ما جعل تجارته محدودة، لذلك كان يتطلب التنسيق الوثيق بين المنتجين والناقلين وتجار التجزئة أمرا بالغ الأهمية. الا ان مرحلة اعادة الاعمار الأمريكية بين عامي (١٨٦٣– ١٨٧٧) وما شهدته الولايات المتحدة الأمريكية من نشاط زراعي وصناعي وتجاري واسع، إلى جانب الاستقرار السياسي جعل منها قوة صناعية، وعززت وفرة العمالة وتنوع المناخ والموارد الاولية، وطبيعة الارض، والاستخراج الرخيص للطاقة، وتوفر الرأسمال، وتطور وسائل النقل السريع، والوجود الواسع لشبكة السكك الحديد، ومنها في مناطق الغرب الامريكي، إلى انشاء مزارع وبلدات واسواق لم تكن موجودة هناك، وزاد انشاء السكك الحديد ايضا من الفرص الراسمالية والائتمانية، ووفر مزيدا من المزارعين، وأسهم في ظهور شركات لتنظيم الاعمال، وتوسعت هذه الشركات من خلال عمليات الاندماج او في توحيد شركات منافسة ضمن شركة واحدة عرفت (بالائتمان) كشكل من اشكال الاحتكار. كما حمت الرسوم الجمركية المرتفعة المصانع والعمال الامريكيين من المنافسة الاجنبية، وسادت الشركات، وانتشرت استثمارات اراضي السكك الحديد الفيدرالية مما زاد في اعداد الصناعيين الاقوياء (Bucheli & Min-Young, 2012, p. 858).

من جانب اخر، أسهم تمويل السكك الحديد في وضع الاساس في التوسع الهائل في النظام المالي الخاص بلغت اسهم وسندات السكك الحديد مجتمعة ١,٨ مليار دولار عام ١٨٦٠، حتى ارتفعت وبلغت ١٠,٦ مليار دولار في مطلع القرن العشرين، مقارنة باجمالي الدين الامريكي البالغ ١,٢ مليار دولار، وجاء التمويل من الداخل الامريكي ومن الحكومة الأمريكية بنسبة ١٠% ولاسيما في منح الاراضي لخطوط السكك الحديد، وكان جزء من قطاع السكك الحديد في الولايات المتحدة الأمريكية عائدا إلى الاستثمارات البريطانية، الذي تحول فيما بعد إلى الامريكي، أسهم ذلك في انجاح سوق الاستثمار، وبالنتيجة يمكن القول ان تطور وسائل النقل ومنها السكك الحديد بين الاقاليم الأمريكية أسهم بشكل كبير في زيادة نشاط الشركات الأمريكية العاملة هناك ومنها المختصة بتسويق الفاكهة الاستوائية (Chandler, 1954, pp. 251-252).

أسهم أيضا إنتاجية الايكر الواحد*، العالية، في مزارع الفاكهة في أمريكا الوسطى والكاريبي، مع تزايد الطلب الأمريكي على ثمار الفاكهة الاستوائية الى تشجيع الرأسمالي الأمريكي من الاستثمار هناك، وادى إلى ظهور شركات أمريكية عاملة في هذا المجال بشكل كبير (Irons, 1929, p. 21).

إلى جانب ذلك ففي مطلع القرن العشرين كان النشاط الاستثماري متماشيا مع متطلبات النمو الاقتصادي الرأسمالي بسبب التركيز على مجال انتاج المواد الخام الزراعية والمعدنية، الذي كان ينتج اساسا للتصدير، وارتبطت مشاريع استثمارية أخرى تعمل في مجال النقل والبنوك والتامين وتوليد الطاقة لتكون مكملة لقطاع التصدير، ولذلك حرصت الشركات المعنية بانتاج الفاكهة وتصديرها في تامين نقل انتاجها، ومن خلال تشييد خطوط السكك الحديد، ومد شبكات الاتصال، مع حرص الشركات الحصول على امتيازات في تلك القطاعات من الدول التي تستثمر بها بهدف تسيير اعمالها في تلك المرحلة (رمزي، ١٩٧٨، صفحة ٦٢).

وكانت شركة الفاكهة المتحدة من اقوى الشركات الامريكية التي عملت بالاستثمار في دول أمريكا الوسطى، وكان لها نشاط مؤثر على السياسة والنفوذ الامريكي هناك، وتحديدا تأثيرها المتميز على الاوضاع السياسية والاقتصادية في كل من(كوستاريكا وهندوراس وغواتيمالا) في النصف الاول من القرن العشرين.

البذرة الاول لتأسيس شركة الفاكهة المتحدة في كوستاريكا عام ١٨٩٩:

يعود النشاط التجاري الأمريكي في كوستاريكا منذ القرن الثامن عشر وزاد وتوسع بشكل كبير ماليا واقتصاديا مع اتساع قطاع النقل والسكك الحديد، وكان مينوس سي. كيث Minor C. Keith (١٨٤٨–١٩٢٩) واحدا من بين المستثمرين والماليين الأمريكيين، العاملين في قطاع السكك الحديد في أمريكا الوسطى، فقد امتلك كيث الاعمال التجارية في كوستاريكا عام ١٨٧٧ ومنها السكك الحديد الرابطة بين العاصمة سان خوسيه San Jose وميناء ليمونLimon، وبدا الاهتمام بزراعة وانتاج الموز، ومع اتساع اعماله التجارية والمالية في كوستاريكا زاد نفوذه حتى بلغ الامر إلى التفاوض نيابة عن حكومة كوستاريكا مع بنوك لندن لسداد قرض قدر بمبلغ ١,٢ مليون جنيه إسترليني في عام ١٨٨٤ بعد ان عجزت حكومة كوستاريكا عن سداده، ومقابل ذلك منحته كوستاريكا امتيازات منها امتياز انتاج محاصيل زراعية منافسة للمحصول الرئيسي في كوستاريكا(البن)، وفي مقدمتها الموز، مع منح كيث ٨٠٠ الف ايكر (أي ما يعادل ٣٢٠٠ كم^{٢}) من الأراضي الصالحة للزراعة معفاة من الضرائب على طول

* الايكر وحدة قياس أمريكية، لقياس مساحة الارض، تعرف في العربية بـ(الفدان)، وكل ايكر يعادل ٤٠٤٦متر مربع، ٤٠% من مساحة الهكتار الواحد.

السكك الحديد بعقد ايجار لمدة ٩٩ عاما في تشغيل محطات السكك الحديد التي انتهى تشيدها عام ١٨٩٠، وعلى الرغم من صعوبات البناء والتمويل وانتشار الامراض بين عماله الافارقة الذين جلبهم من جمايكا، ونجح في تسديد ديونه ليس من تدفق الركاب، وإنما جاء من بيع الموز والفاكهة الاستوائية الاخرى من ارضه إلى جنوب غرب الولايات المتحدة الأمريكية وحقق ارباح منها، وسيطر على تجارة الموز على طول الساحل الكاريبي لكولومبيا، والسلفادور، وهندوراس (Langley, 1983, pp. 132–135) ولكن افلاس كيث بعد خسارته ١,٥ مليون دولار عام ١٨٩٩ اضطرته إلى البحث عن شريك راسمالي للحفاظ على عمله، وعقد اتفاقية مع شركة فاكهة بوسطن برئاسة اندرو بريستون Andrew Preston (١٨٤٦–١٩٢٤)، (مختصة بانتاج واستيراد الفاكهة من جزر الانديز الغربية إلى شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تملك اكبر اسطول من السفن البخارية في القطاع الخاص(المعروف بالاسطول الابيض الكبير)، واسواق في الشمال الأمريكي)، لتاسيس شركة الفاكهة المتحدة ومقرها في بوسطن، في العام نفسه، براسمال قدّر بحوالي ١١,٢٣ مليون دولار، سيطرت على ٨٠% من اعمال استيراد الفاكهة الاستوائية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ٧٠% من سوق الموز دوليا، وغدت كوستاريكا المصدر الرئيسي للموز إلى جانب البن في العالم عام ١٩٠٩. كما ساعدت الامتيازات التي قدمتها حكومات الدول المستثمرة إلى توسع في اعمال الشركة التي وصلت صادراتها الى ١٢ مليون حزمة موز من كل(جمايكا، والدومينيكان، كوستاريكا، وكولومبيا)، بفضل نشاطها، واعتمادها على رشوة القادة السياسيين لضمان الحصول على امتيازات، والضرائب وتكاليف العمالة المنخفضة. كما اصبح لها مستشارون في الكونغرس الأمريكي، وان التدخل الأمريكي فسح للشركة ممارسة اعمالها في أمريكا الوسطى بشكل اكبر من السابق حتى اصبحت الضامن للتدخل الأمريكي في المنطقة باعتراف الحكومة ووسائل الاعلام الأمريكية خلال النصف الاول من القرن العشرين. وبالنتيجة كان الاستثمار في كوستاريكا خطوة مشجعة في توسيع نشاط شركة الفاكهة المتحدة الأمريكية إلى هندوراس وغواتيمالا وفي المنطقة الأمريكية عموما. (Langley, 1983, pp. 135–137)

ظهور جمهورية الموز واثرها في هندوراس:

تتمتع هندوراس بأهمية في حسابات السياسة الأمريكية، وكانت ساحة منافسة للشركات الفاكهة الاستوائية الأمريكية لكونها تتوسط برزخ أمريكا الوسطى الرابط بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وتطل اراضيها على المحيط الأطلسي والمحيط الهادىء، وأول شركة أبرمت اتفاقية في عام ١٨٩٩ مع حكومة هندوراس شركة الاخوة

فاكارو Vaccaro Brothers* (Williams, 2016, pp. 80- 81)' (التي عرفت فيما بعد باسم شركة الفاكهة ستندارد (Standard Fruit Company))، لنقل حمولات فاكهة جوز الهند والبرتقال وقليل من الموز على ظهر ثلاث سفن لتصديرها من ميناء لاسيبا La Ceiba في هندوراس إلى ولاية نيواورلينز، في الوقت ذاته سعت شركة الفاكهة المتحدة من جانبها إلى توسيع نشاطها في المنطقة الأمريكية، حين اشترت الشركة ٥٠% من اسهم شركة بريطانية مختصة بالموز في جمايكا عام ١٩٠٣، لتفتح اسواق أوربا امام الشركة، لكن تعرض مزارع الموز إلى مرض في بنما*، عرض الشركة إلى خسارة العديد من اراضيها هناك، فاخذت تبحث عن مكان اخر للاستثمار، وشجع الشركة في زيادة الاستثمار في هندوراس، التدخل الأمريكي في هندوراس ودومينيكان، فاشترت الشركة ٥٠% من اسهم شركة الاخوة فاكارو عام ١٩٠٦، وقامت الشركة بربط عمليات تصديرها بتشييد خط سكك حديدية بين ميناء لاسيبا والمقاطعات الداخلية في هندوراس*(Hofstadter, 1955, p. 66) . وبالنتيجة ارتفعت ارباح شركة الفاكهة المتحدة من ١,٦ مليون دولار عام ١٨٩٩ إلى ٦,٢ مليون دولار عام ١٩٠٧، وهذه الارباح ادت إلى اتهام الشركة باحتكار الاعمال التجارية والمنافسة. لذا في عام ١٩٠٨ اجبرت الادارة الأمريكية الشركة لبيع اسهم فاكارو وفق قانون منع الاحتكار (Hofstadter, 1955, p. 102).

إلى جانب ذلك اعتماد الادارات الأمريكية المتعاقبة سياسة الاغراق بالديون الخارجية في التعامل مع دول أمريكا الوسطى ومنها هندوراس من خلال خلق ازمات مالية واقتصادية كوسيلة للتدخل في شؤون الداخلية، وكانت حصة هندوراس الاكبر في التدخل الأمريكي في دول المنطقة ما بين عامي(١٩٠٣-١٩٢٥)(وحسب ما مبين في جدول (١))، وهذا دعم بشكل كبير اعمال الشركة في هندوراس، فقد عملت بنوك نيويورك وبريطانيا على استعادة ديونها المقدرة ١٢٠ مليون دولار من هندوراس من خلال منح حكومة هندوراس المصرفيين الاجانب امتيازات تأسيس سكك حديدية، وأيضا تتولى الادارة الأمريكية إدارة عائدات الكمارك مقابل تخفيض الدين مع اصدار سندات بنسبة

---

* قام الاخوة الصقليين جوزيف ولوكا وفيليكس فاكارو، مع سلفادور دانتوني في تاسيس شركة فاكهة في نيواورلينز في ولاية لويزيانا عام ١٨٩٩، وسعت اعمال الشركة بشكل كبير عام ١٩١٥ لدرجة أن الشركة اشترت معظم مصانع الثلج في نيوأورلينز لصالح تجهيز سفن الموز الخاصة فيها، وعرف رئيسها جوزيف فاكارو باسم "ملك الثلج".

* مرض بنما هو مرض نباتي يصيب نباتات الموز، وهو مرض ذبول يسببه نوع من الفطريات، والعامل المسبب للمرض مقاومة الفطريات للمبيدات، ويسبب في تغيير سلالة الموز، وتقتصر مكافحته على تدابير الصحة النباتية، وأدى تفشيه إلى القضاء على إنتاج الموز في بنما .

* وضع قانون الاحتكار عام ١٨٩٠ لمنع احتكار أي تجارة بين الولايات الأمريكية وعده عمل غير قانوني، مع منح الولايات حق تنظيم التجارة فيما بينها، مع فرض قيود على التجارة بين الولايات والدول الأجنبية، مع ذلك لم تلتزم الشركات الكبرى به

٥%، وفق خطة مورغان Morgan عام ١٩٠٨* (فرايزر و غرستل، ٢٠٠٦، صفحة ١٧٣)، مما زاد الوضع الاقتصادي والسياسي المتردي في البلاد وكان مبررا وراء التدخل الأمريكي من اجل ضمان استقرار هندوراس، وهذه السياسة لم تقتصر على هندوراس بل استخدمت في امريكا الوسطى في تلك الاعوام، وكانت الشركات الامريكية وبدعم التدخل العسكري الامريكي المباشر ترعى مصالحها والمصالح الأمريكية (Jean, 1999, p. 75).

ثم دخلت شركة الفاكهة كوياميل Cuyamel Fruit Company المنافسة بين الشركات في هندوراس، ففي عام١٩١٠ اشترى صموئيل زموراي Samuel Zemurray (١٨٧٧-١٩٦١) * (Euraque, 1994, pp. 249-256) بقرض قيمته خمسة الاف ايكر على طول نهر كوياميل Cuyamel (نهر ينبع من غواتيمالا ويمر شرقا في هندوراس إلى ان يصب في البحر الكاريبي)، وبسبب عدم رغبة حكومة هندوراس منحه امتيازات في الارض والضرائب والنقل، اعد زموراي انقلابا عسكريا عام ١٩١٠، باستخدام مرتزقة، وبدعم المخابرات الأمريكية، لهجوم على مينائي تروخيو ولاسيبا شمال هندوراس، مركزي النشاط التجاري البحري للهندوراس، وتسلمت حكومة عسكرية موالية للامريكيين زمام السلطة في هندوراس عام ١٩١١، مقابل منح زموراي حق تاسيس شركة الفاكهة كوياميل ومنحه امتيازات منها تاجير اراضي السكك الحديد لمدة ٩٩ عاما، مع امتيازات ضريبية ومالية مقابل دعم مالي وحماية الحكومة العسكرية، (Euraque, 1994, pp. 241-242) كان منح ملكية الأراضي مقابل تشييد السكك الحديد هناك قد ادى إلى ظهور اول سوق تنافسي رسمي لتجارة الموز ونشوء ما عرف (جمهورية الموز).

---

* لابد من الاشارة ان الخبير المصرفي المالي جاي بي مورغان Jay B. Morgan وضع خطة متكاملة لانقاذ اتحاد الاحتكاريين من الافلاس، بعد ان فرض على الشركات الاحتكارية ضرائب تتناسب مع موجوداتها واصولها، ومن خلال انشاء شركات استثمارية، تجمع بين الصناعيين والماليين الذين ملكوا سندات مالية، او ما تسمى بالقابضة- (Holding) وهذه الخطة اخرجت البلاد من أزمة مالية عام ١٩٠٧، كما دفع الدمج الصناعي- المالي بالاقتصاد الأمريكي ليكون قوة صناعية في الانتاج والطاقة.

* زموراي ولد في كيشينا في الإمبراطورية الروسية (مولدافيا حاليا) ١٨٧٧، اصبح تاجرا ورجل اعمال أمريكي جمع ثروته من تجارة الموز، دمج شركته مع منافستها شركة الفاكهة المتحدة في بوسطن في عام ١٩٢٩، واصبح رئيسها، على الرغم من اتهام الكونغرس الأمريكي له القيام بصفقات فساد في أمريكا الوسطى ولكنه استمر في منصبه إلى عام ١٩٥٤.

ومن خلالها احكمت البيروقراطية على السلطة في هندوراس وعلى الاراضي المشاعة الاصلية لاجل المتاجرة بعقود لاستثمار رأسمال ما بين المسؤولين الحكوميين وشركات الفاكهة الأمريكية، فمنحت حكومة هندوراس امتيازات لمواطنيها والامريكيين في عام ١٩١٢، وتحت مبرر تحسين اقتصاد البلاد، وبموجب ذلك تعاقدت الحكومة مع شركة الفاكهة المتحدة،(بعد نجاح الشركة شراء اسهم شركة الفاكهة البريطانية في جمايكا قبل عام)، وعبر شركتها العاملة في قطاع السكك الحديد تيلا Tela Road Rail لاستثمار الارض وتشييد سكك حديدية في ميناء تيلا شمال هندوراس، وكان هذا الميناء يعتمد على زراعة وانتاج الموز بشكل رئيسي تحت إدارة شركة الفاكهة المتحدة، وسيطرت الشركة على ٨٠% من اراضي السكك الحديد هناك، وامتد نفوذ اراضيها الى شرق هندوراس عبر شركة سكك حديد منطقة تروجيلوTrujillo Road Rail واخذ التنافس يزداد بين شركات الفاكهة الأمريكية في هندوراس بعد امتلاك شركة الفاكهة المتحدة مصانع للثلج ومنظومة للمياه ومولدات كهرباء، ومستشفى في تيلا (Chandler, 1954, p. 255).

ووجدت تجارة الموز دعما من الداخل الأمريكي فعلى الرغم من محاولة اللجنة المالية في مجلس الشيوخ إلى فرض ضريبة الايرادات عام ١٩١٣، التي تفرض ضريبة ٥ سنت على الموز المستورد واجهت الضريبة معارضة من صحيفة نيويورك تايمز، وجمعية حماية مشتريات الموز، ورابطة ربات البيوت وبناء على هذه المعارضة تم اعفاء الموز المستورد من الضريبة، فكان الاعفاء مشجعا في زيادة انتاجية الشركة. وكتب سفير الولايات المتحدة الأمريكية في هندوراس في عام ١٩١٤ وصفا لاستراتيجية شركة الفاكهة المتحدة للحصول على امتيازات الأراضي، وسعيها إلى زيادة قوتها تدريجياً في هندوراس، أنه "من أجل الحصول على هذه الامتيازات ولتأمين الامتيازات والحصول عليها دون عائق، فقد رأت شركة الفاكهة المتحدة أنه من المناسب الدخول بنشاط في السياسة الداخلية لهذه الدول ". وفعلا غدت الشركة قوة مؤثرة للغاية في هندوراس في كافة النواحي بسبب تلك الامتيازات من الاراضي الشاسعة الممنوحة للشركة (Euraque, 1996, pp. 243–244).

وظهر ذلك واضحا في مشاركة الشركات الأمريكية في النزاعات المسلحة في البلاد بالوكالة عبر تمويلها لمرتزقة حرب العصابات والحملات الرئاسية والحكومات مما ادى الى تفاقم الوضع المتردي في هندواس ودخولها في حروب اهلية بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٣، ومن جانبها الادارة الأمريكية لتحمي مصالحها اتخذت ذلك سببا للتدخل العسكري المباشر، وفي الدعوة لعقد مؤتمر للسلام يجمع دول أمريكا الوسطى، وإلى رفض الاعتراف بأي حكومات تصل إلى السلطة بوسائل ثورية، مع تعزيز الزراعة والتجارة الحرة. وزاد من تازم الوضع منافسة شركة الفاكهة المتحدة مع شركة كوياميل في هندوراس، ودفعت المنافسة بين الشركتين إلى التدخل السياسي في شؤون دول المنطقة، وبلغ الامر إلى تدخل الشركتين في الصراع بين هندوراس وغواتيمالا حول المنطقة الحدودية لاموسكوتيا

المتنازع عليها بين عامي (١٩١٧– ١٩٢٨)، ودعمت شركة الفاكهة المتحدة غواتيمالا في هذا النزاع بينما دعمت شركة كوياميل الهندوراس ولم يفض النزاع الا بتدخل الادارة الأمريكية، وغدت هندوراس رهينة بالقرار الأمريكي بفضل نشاط الشركات الأمريكية هناك (Bucheli & Min-Young, 2012, pp. 869-870).

وتتضح اهمية هندوراس، البلد الفقير، والغني بثرواته، استراتيجيا واقتصاديا امريكيا من خلال كمية حزم الموز التي تصدرتها هندوراس عن باقي الدول المصدرة له في أمريكا الوسطى والكاريبي حسب ما جاء في جدول (٣), وما سجلته من ارتفاع صادرات هندوراس من الفاكهة (المصدر الرئيسي لاقتصاد البلاد) ارتفاعا من ٢,٧ مليون دولار عام ١٩١٣ إلى ٥,٥ مليون دولار عام ١٩١٩، بينما وصلت تلك الصادرات إلى ٢٩ مليون دولار عام ١٩٢٩ متجاوزة صادرات كولومبيا وكوستاريكا، الذي كانت شركات الفاكهة الأمريكية تسيطر على الإنتاج وحصة الارباح بنسبة ٤٠% من تلك الصادرات. (Irons, 1929, p. 31)

وان تعاظم قوة شركة الفاكهة المتحدة لم يكن مقتصرا على هندوراس بل في أمريكا الوسطى بفضل الدمج* (Williams, 2016, p. 81)، واستوعبت ٢٠ شركة براسمال قدر بحوالي ٢١٥ مليون دولار عام ١٩٣٠، وغدت اكبر شركة في أمريكا الوسطى من خلال امتلاك ٣,٥ مليون ايكر(أي ما يعادل ١٤ الف كم^{٢}) من اراضي أمريكا الوسطى والكاريبي مابين مناطق وخطوط نقل، إلى جانب املاكها في جزر الانديز الغربية والساحل الكاريبي في كولومبيا. (Williams, 2016, p. 81)

في وقت كانت الشركة تنتعش، كانت اوضاع عمال الشركة في هندوراس وبقية أمريكا الوسطى، سيئة، وسياسة التعامل معهم غير عادلة، مما اعطى مؤشر بداية في تراجع مركز وسطوة الشركة، فعلى الرغم من الرعاية الصحية والطبية لعمال الشركة، واسكانهم مجاني داخل اراضي الشركة، (اشبه بمعسكرات للعمال)، لتجنب انتقال

---

* بسبب سوء الإدارة، وحرب الاسعار وانخفاض القيمة التسويقية للشركة اضطرت الشركة بيع ٣١,٥ مليون دولار من اسهمها إلى كوياميل مقابل استحواذ شركة الفاكهة المتحدة على أصول شركة كوياميل، والافادة من نشاط وكفاءة والخبرة الطويلة لعائلة كوياميل في العمل البحري على المستوى العالمي، وبراعة العائلة في التجارة ما بين جمايكا وفلوريدا وتكساس وبريطانيا، وفي بناء اسطول بحري، ووفق هذه الميزات اصبح زموراي رئيسها، واكبر مالك اسهم فيها، ونقل مركزها إلى مقره في نيواورلينز عام ١٩٣٣.

امراض الملاريا والحمى الصفراء التي كانت تنتشر بسهولة في تلك المناطق الاستوائية عبر العمال المزارعين من خارج المزارع إلى مزارع الشركة، وايضا من اجل، ، تامين تكاليف النقل لبعد المزارع عن مكان سكن العمال. الا ان الشركة لم تعترف بحقوقهم كعمال لديها، وإنما كعمال اجور، وعانو من قلة اجورهم، فكانت تدفع تلك الاجور في اغلب الاحيان بشكل صكوك لا نقد، وان تسريح العديد منهم زاد من اعباء البطالة في أمريكا الوسطى، فلم تكفل الشركة أو الحكومة حقوقهم، فضلا عن اوضاعهم الصحية السيئة، جعل الاوضاع الاقتصادية متردية بشكل مستمر هناك (Euraque, 1994, p. 247).

و كان سببا في نشوب الاضرابات التي تصدت لها الشركة بقوة مستخدمة الجيش في ضرب المتظاهرين، بحكم نفوذها في المنطقة، فكان ابشعها ما عرف (مذبحة الموز) في كولومبيا عام ١٩٢٨، التي راح ضحيتها مئات من العمال، مع ذلك لم تنطفئ شرارة الاضرابات العمالية بل توسعت في باقي دول امريكا الوسطى للمطالبة بحقوقهم من الشركة، ومنهم عمال المقاطعات الشمالية في هندوراس الذين تضرروا بسبب السياسة الجائرة للشركة في عدم الاعتراف بحقوقهم، واستخدام الشركة العمالة المهاجرة من المناطق الناطقة بالانكليزية كجمايكا، وهندوراس البريطانية (بليز) للعمل في مزارع الشركة، وحتى من السلفادور مما اضر باليد العاملة الهندوراسية، واضطر المضربون إلى مهاجمة الثكنات العسكرية في مقاطعة تروجيلو شمال هندوراس، لذا فرضت الحكومة العسكرية الأحكام العرفية للحد من اتساع الاضرابات، واستغلت الشركة التوتر لصالحها، وعبر استمالة حكومة هندوراس، وسيطرت الشركة على المحطة الاذاعية للبلاد، والصحيفة الرسمية واستخدمتهما للترويج اليها، والى استهلاك الموز خلال عامي(١٩٣١– ١٩٤٩)، وامتد الامر إلى تقديم الشركة قرض بحوالي ٢,٤ مليون دولار إلى حكومة هندوراس لشراء أسلحة ودفع رواتب العسكريين لكي تحصل الشركة على المزيد من الامتيازات والاعفاءات الضريبية. وجاءت تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لتترك ظلالها على الشركة بانخفاض في سعر اسهمها من ٤٤,٦ مليون دولار إلى ٦,٢ مليون دولار، وتضطر إلى تسريح حوالي ٨٠٠ عامل هندوراسي في عام ١٩٣٢، وتستمر الإضرابات دون حلول بسبب تواطئ الطبقات والمؤسسات المهيمنة على البلاد مع الشركة، بينما الاضراب العام في كوستاريكا او ما عرف (اضراب الموز العظيم) الذي نظمته ٣٠ نقابة و١٠٠ الف عامل عام ١٩٣٤ نجح في تحجيم سطوة الشركة على العمال وكان ذلك خطوة مهمة في نشوء حركة عمالية فعالة في البلاد تنظم العمل مع الشركة منذعام ١٩٣٨، كما كان مشجعا للحركات العمالية في الدول المجاورة ان تتحرك ضد نشاط الشركة (Euraque, 1996, p. 125).

في ضوء ذلك يبدو ان الازمات الداخلية المستمرة، وعمل من كان في هرم السلطة لصالح قوة اجنبية سببا في عدم التماس المواطن الهندوراسي أُسوة بالمواطن في امريكا الوسطى شيء من صادرات بلاده وظل مستوى دخله واطئ جدا على الرغم من وجود حركة تجارية وتسابق الشركات الأمريكية للاستثمار في البلاد.

اثر غواتيمالا في تراجع نفوذ شركة الفاكهة المتحدة في عام ١٩٥٤:

سارت سياسة الاغراق بالديون الخارجية في غواتيمالا كما في هندوراس وسائر دول أمريكا الوسطى، من خلال طلب غواتيمالا دعم الادارة الأمريكية في حالة استخدمت بريطانيا القوة لاسترداد ديونها من غواتيمالا، وكان هذا طريقاً لمد النفوذ الأمريكي الذي اخذ يتسع شيئا فشيئا بسبب تقديم شركة الفاكهة المتحدة الدعم المالي إلى حكومة غواتيمالا بين عامي (١٨٩٨-١٩٢٠) لمعالجة الوضع الاقتصادي والمالي الغواتيمالي المتردي بينما كان هدف الشركة من الدعم توسيع نشاط اعمالها في المنطقة، وتأمين المصالح الأمريكية هناك، ففي عام ١٩٠١ استاجرت حكومة غواتيمالا الخدمات البريدية إلى شركة الفاكهة المتحدة، وتوسعت اعمال الشركة في انشاء اول شبكات السكك الحديد وفي إدارة الخدمات البريدية والتلغراف والاتصالات عام ١٩٠٩، واحتكرت الشركة هذه القطاعات بتفويض من حكومة غواتيمالا مع الحصول على إعفاءات ضريبية وامتيازات اخرى، من خلال دفع الرشاوى إلى القادة السياسيين، بل تمكنت الشركة من شراء شركة فاكهة كاليفورنيا- غواتيمالا الأمريكية التي تعمل على ساحل المحيط الهادي عام ١٩٢٧ لتغدو اكبر قوة في البلاد عبر استئجار ٧١,١٢٤ الف ايكر(أي ١٠٠ كم^{٢}) من الأراضي، باسعار منخفضة، ليس لانتاج الموز وإنما في الحقيقة للسيطرة على مساحات من اراضي واسعة غير مزروعة بحجة ان الجفاف والاعاصير دفع الشركة تحتفظ بتلك الأراضي كمحمية لها. والهدف الحقيقي تجنب الإنتاج المفرط من الموز الذي يسبب انخفاض في اسعاره، ومن جانب اخر القضاء على المنافسة، وهناك سبب اخر هو لمنع امتلاك الفلاحين ممتلكات فردية صغيرة لكي يجبروا على العمل في مزارع الشركة كعمالة رخيصة، كما منعت الشركة توزيع الأراضي حتى وان اثر ذلك على الزراعة في مزارعهم، وأصبحت الشركة أكبر مالك للأرض في غواتيمالا قياسا إلى المساحة البلد الصغيرة، وتمكنها من ابقاء غواتيمالا تحت نفوذها وسلطتها سياسيا واقتصاديا. وامتدت سيطرة الشركة إلى الحكومة المحلية ومن خلال تقديم الرشاوى لهم لمنع قيام النقابات العمالية والاضرابات العمالية بالقوة (Bucheli & Min-Young, 2012, p. 866).

بعد الحرب العالمية الثانية، ووسط الصراع بين النظامين الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي، سعت الدول النامية ومن ضمنها دول أمريكا الوسطى ان تكون بعيدة عن دائرة هذا الصراع، وانتشرت دعوات إلى مشاريع للإصلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، ومن تلك المشاريع ما أعلنته الحكومة الغواتيمالية مصادرة ٢٢٥ الف ايكر(اي ما يعادل ٨٥٠ كم^{٢}) من تلك الاراضي غير

المزروعة لشركة الفاكهة المتحدة، وتوزيعها على الفلاحين المعدمين بموجب قانون الإصلاح الزراعي في عام ١٩٥٣، ووعدت الحكومة بتعويض قدره ٦٢٧ الف دولار في السندات الحكومية إلى الشركة. استندت قيمة هذا التعويض إلى القيمة الضريبية المعلنة من الشركة للأرض في ذلك العام. وهذا في نظر الشركة ضربة ضد مصالحها في الاستيلاء على ٨٠% من الاراضي التي تحتكرها الشركة، لذا استأجر زموراي شركة في العلاقات العامة لبدء حملة عدائية ضد حكومة غواتيمالا في وسائل الإعلام الأمريكية (Read, 2009 & Buchelii)

كما ان الادارة الأمريكية رأت في البرامج الاصلاحية توجه إلى النظام الاشتراكي، وطالبت حكومة غواتيمالا منع تسلل الاشتراكية إلى البلاد، وبسبب تمسك الحكومة الغواتيمالية بسياستها الاصلاحية، ارتبك الوضع السياسي هناك، وليعود مبدأ مونرو كمبرر مرة أخرى للتدخل الأمريكي هناك وبتصريح من الخارجية الأمريكية (ان تهديد الاشتراكية هو تكرر لنفس نوع المخاطر التي من اجلها اعلن مبدا مونرو منذ ١٣٠ عاما مضت)، عندما استغلت الشركة اضرابات عمالية في المقاطعات الشمالية الهندوراسية، الذي تحول إلى اضراب عام، واتهمت حكومة غواتيمالا بالتحريض على تلك الاضرابات، مما أعاد التوتر بين غواتيمالا وهندوراس، كما تسببت بتوقف انتاج الموز، واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هندوراس، حليفتها القوية، لشحن اسلحة، وعقد الطرفان اتفاقيات لاعداد انقلاب ضد حكومة غواتيمالا، وبتدبير من المخابرات الأمريكية، مما ادى إلى نجاح الانقلاب بوصول قوى حليفة للولايات المتحدة الأمريكية إلى السلطة في غواتيمالا، وانهاء الاضرابات العمالية في البلدين، وجعل غواتيمالا تحت القبضة الأمريكية سياسيا واقتصاديا وعسكريا عام ١٩٥٤. (Corry, 1985)

وكانت الادارة الأمريكية متخوفة من تزايد نشاط الحركة العمالية المنظمة في المنطقة الأمريكية، واتساع فكرة تاميم الشركات الأجنبية قد يلقى دعما من المنظومة الاشتراكية، المعادية للراسمالية، وكل ذلك كان بمثابة تهديد للنفوذ الأمريكي في المنطقة، والامر يحتاج إلى سياسة اقتصادية بديلة تحد من المد الاشتراكي في المنطقة، لذلك انتهى عهد استخدمت الادارة الأمريكية الشركات الأمريكية للاطاحة بحكومات، وزرع حكومات تسهل الانشطة التجارية الأمريكية، وقادة محليين يعملون لصالح تلك الشركات خلال النصف الاول من القرن العشرين واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية بالاطاحة بالحكومات الوطنية إلى يومنا هذا، واخذت السياسة الأمريكية تتبع سياسة تتناسب مع المتغيرات الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين، وهذا العهد اثر على مركز الشركات الأمريكية ومنها شركة الفاكهة المتحدة.

ان نشاط شركة الفاكهة المتحدة وصلت إلى قمة قوتها في أمريكا الوسطى والكاريبي، ولتمددها هناك كان يطلق عليها في أمريكا الوسطى تسمية (الاخطبوط El–Pulpo)، لانها كانت تعد اكبر مالك، ومؤسسة، ومشروع في تلك المنطقة* (جوليان، ١٩٧٠، صفحة ٤٣٣)، واحتل الموز ٨٠% من ارباحها، إلى جانب ذلك تملك مؤسسة للاذاعة والتلفزيون، ومزارع لتربية الحيوانات، ومزارع للكاكاو، والنخيل، وقصب السكر في كوبا، وان ٦٦% من الموز المستهلك في السوق الأوربي، و٧٠% من الموز المستهلك عالميا من تصدير الشركة، كل ذلك حقق ارباح للشركة بلغت ١٩ مليون دولار عام ١٩٤٥ إلى ان وصلت إلى ٦٦ مليون عام ١٩٥٠ (جوليان، ١٩٧٠، صفحة ٤٣٣).

جدول (٤) يوضح النسبة المئوية من تصدير الموز، ونسبة صادرات كوستاريكا، غواتيمالا، هندوراس إلى الولايات المتحدة الامريكية (Bucheli & Min–Young, 2012, p. 877)

جدول (٤–أ) يوضح النسبة المئوية من صادرات الموز

الاعوام	كوستاريكا	غواتيمالا	هندوراس
١٩٣١	٦٥	٧٠	٧٣
١٩٣٥	١٠٠	٩٧	٧١
١٩٤٠	١٠٠	١٠٠	٩٩
١٩٤٥	٨٩	٨٩	٨٨
١٩٥٠	٧٥	٧٠	٨٥

اما جدول (٤–ب) يوضح النسبة المئوية من اجمالي الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية

---

* لابد من الذكر ان هذه الشركة في تلك الاعوام كانت تستخدم قرابة (١٠,٥)الاف موظف أمريكي، و(٦٩) الف عاملا محليا، وتملك ٨٠٠ الف هكتار أي ما يعادل(١,٩٧٦,٨٤) مليون ايكر، و٦٠ سفينة بخارية، و(٢,٥)الف كم^{٢}من خطوط السكك الحديد الناقلة للموز، وتستثمر (١,٣) الف كم^{٢}من السكك الحديد الأمريكية في أمريكا الوسطى.

الاعوام	كوستاريكا	غواتيمالا	هندوراس
١٩٢٠	٦٥	٨٣	–
١٩٣٠	٢٩,٧	٤٠	٥٠
١٩٤٠	–	٩١	–
١٩٥٠	٤٤,٦	٧١	٢٢

يلاحظ من الجدولين ان الولايات المتحدة الامريكية تحتل الصدارة من أجمالي صادرات الموز من الدول الثلاث وبلغت اعلى نسبة في عام ١٩٤٠بينما أخذت النسبة بالتراجع في عقد الخمسينيات، بينما يلاحظ عدم تسجيل نسبة الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية من تلك الدول في عام ١٩٤٠ مما يعطي مؤشرا ان الشركة كانت تقوم بعمليات التصدير لحسابها في كل من كوستاريكا وهندوراس.

جدول (٤-ج) يوضح النسبة المئوية من صادرات الموز من إجمالي صادرات كل من كوستاريكا وغواتيمالا وهندوراس

الاعوام	كوستاريكا	غواتيمالا	هندوراس
١٩١٣	٥٠,٩	٦	٥٠,١
١٩٢٩	٢٥	١٢,٩	٨٤,٩
١٩٥٥	٤١	١٨	٥٠

اما النسب في جدول (٤-ج) فيلاحظ مدى سيطرة جمهورية الموز على صادرات هندوراس قياسا إلى صادرات الموز من نسبة صادراته في كوستاريكا وغواتيمالا.

ان شركة الفاكهة المتحدة التي كانت تسيطر على ٧٠% من سوق الموز العالمي بدأت تتحول من شركة انتاج وتسويق إلى شركة تسويق فحسب بعدما اخذت تتناقص المساحات المملوكة للشركة في تلك الدول. وتداخلت عدة اسباب منها تعرض الدول التي تستثمر الشركة فيها إلى ازمات اقتصادية، وان الشركات الأمريكية ومن ضمنها شركة الفاكهة المتحدة محل انتقاد وضغينة في أمريكا الوسطى بسبب سياستها الجائرة مثال على ذلك (ان شركات الفاكهة الامريكية ومنها شركة الفاكهة المتحدة كانت تضطر الى التخلي عن المزارع المتضررة بسبب انتشار مرض بنما الذي يصيب اشجار الموز، ومع انسحابها تدمر معها السكك الحديد، والمرافق الأخرى التي استخدمتها

مع المزارع، على الرغم ان عقد الشراكة كان يتضمن تبادل الخدمات بين الحكومة والشركات، لكن الهدف النهائي لعقود الشركات هو السيطرة على تجارة الموز من الإنتاج إلى التوزيع). واخذت الحكومات المحلية في تلك الدول تحاول تغيير نظامها المؤسسي، وامتصاص غضب الطبقة العمالية، فضلا عن ذلك اخذت تمارس ضغط ضد الشركات الأجنبية ومنها شركات الفاكهة لزيادة الايجارات، أو الغاء امتيازات تلك الشركات، او البحث عن حلول محلية تقلل من الاعتماد على الشركات الأجنبية، ففي الاكوادور (Euraque, 1994, p. 255) * نجح المصدرون المحليون في انتاج الفاكهة بتكلفة اقل من تكلفة انتاج شركة الفاكهة الأمريكية في محاولة لتحجيم سيطرتها (Bucheli & Min-Young, 2012, p. 878).

امام كل ذلك تراجع مركز الشركة بين عامي (١٩٤٩-١٩٥٤)، وتعرضت إلى شبه هزة، ومس الامر علاقة الادارة الأمريكية بشركة الفاكهة المتحدة بسبب عدم امتثال الشركة لقوانين مكافحة الاحتكار، وتم رفع وزارة العدل الأمريكية دعوى قضائية على الشركة اجبرتها على سحب بعض أصولها، وشنت وسائل الإعلام الأمريكية حملات انتقاد على عمليات الشركة، امتد الامر إلى فرض قانون الاحتكار مرة أخرى لمنع دمج الشركة مع بعض الشركات المالية (القابضة) الذين لهم اسهم في الشركة، صاحَبه تسلم العناصر الشابة إدارة الشركة مما احدث تغييرا في أسلوب وسياسة الشركة.

اما بالنسبة إلى الادارات الأمريكية المتعاقبة فكانت تدرك ان التغييرات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ووجود الصراع العالمي بين المنظومة الرأسمالية والمنظومة الاشتراكية، مع وجود حالة من التذمر في مجتمعات المنطقة الأمريكية من الشركات الأجنبية مما يدفع حكوماتها الارتماء في كنف المنظومة الاشتراكية لتحسين اوضاعها الاقتصادية المتردية، كما ان تطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا فرض وضع سياسة مغايرة، كل ذلك حتم على الادارات الأمريكية المتعاقبة ايجاد بدائل واعتماد وسائل أخرى تناسب مرحلة صراع المنظومتين للحفاظ على النفوذ الأمريكي هناك، ففي السياسة الاقتصادية تحقق مردود اقتصادي واستراتيجي واعلامي كالمساعدات وتقديم القروض، أو بشكل مشاريع للاعمار والتنمية، ومدعومة بنشاط الشركات الاستثمارية، اما سياسيا وعسكريا كان في اقامة احلاف دفاعية جماعية لمواجهة تحديات تلك المرحلة.

---

* الاكوادور تميزت بزراعة الكاكاو في مزارع واسعة في مناطق السهول الاكوادورية ولكن تعرض سوق الكاكاو إلى الانهيار في العقد الاول من القرن الماضي دفع شركة الفاكهة المتحدة إلى البحث لاستكشاف المناطق الساحلية بهدف انتاج الموز، وساهم القنصل الأمريكي هناك في اقناع الكونغرس الاكوادوري اصدار قانون يحق انتاج وتصدير الفاكهة وبالاخص الموز، ومن حق الأمريكيين انشاء سكك حديد. وللبواخر الأمريكية لعبور المحيط من الموانئ الاكوادورية، ومنحت وفق ذلك شركة الفاكهة المتحدة تسهيلات وامتيازات ضريبية لمدة عامين، كانت قابلة للتجديد وبالنتيجة ضمنت الشركة ان يكون لها ثقل اقتصادي في الاكوادور.

لذا يمكن القول ان شركة الفاكهة المتحدة تعد ظاهرة مؤثرة، وجزء من تاريخ السياسة الامريكية، وبروز الولايات المتحدة الامريكية كقوة استعمارية منافسة للدول الاستعمارية التقليدية، كما انها بشكل او باخر ساهمت في نجاح اقامة شركات المتعددة الجنسيات عالميا، وخطوة لارساء ظاهرة العولمة للمحافظة على المنظومة الراسمالية، ومن جانب اخر فانّ سياستها ونظامها القاسي كان سببا لنضج الحركة العمالية، وتنظيمها، لتكون مؤثرا في احداث تغييرات في دول امريكا الوسطى والكاريبي.

الخلاصـــــة:

لم تنتهج الولايات المتحدة الامريكية ذات السياسة الاستعمارية الأوربية السيطرة المباشرة على دول أمريكا الوسطى بل عبر السيطرة الاقتصادية واستغلال مواردها عن طريق شركات استثمارية تستغل الموارد الطبيعية واليد العاملة في تلك الدول النامية لخدمتها، وبحكم خبرة وقدرة الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الازمات، وقوتها الاقتصادية بدون منازع في المنطقة، إلى جانب استغلال وتعميق الازمات السياسية، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المزمنة فيها، ومن بينها زيادة الفقر وعدد العاطلين، الباحثين عن فرص للعمل في الشركات الاستثمارية وفق شروط المستثمر، بل ان الاستثمارات الأمريكية فسحت المجال للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل العسكري والسياسي بذريعة حماية تلك الشركات الاستثمارية ومصالحها الاقتصادية من الازمات الداخلية هناك. ان تطور الولايات المتحدة الأمريكية في قطاع الصناعة والنقل وايجاد اسواق لتصريف المنتجات، واعتمادها على ذاتها في تطوير اقتصادها، وبلوغها مستوى من القوة الاقتصادية تكون منافسة للقوى الأوربية عالميا كان سببا لهذه الاستراتيجية، وثمارها برزت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الاولى عندما غدت اكبر قوة اقتصادية بدون منافس في أمريكا الوسطى، الذي عكس نجاح خططها الاستثمارية، ونمو الاقتصاد الأمريكي بفضل عوائد الاستثمار. وبما ان الاستراتيجية الأمريكية ذات نهج متغيربما يناسب كل مرحلة، فانها بعد الحرب العالمية الثانية اخذت تبحث عن بدائل أخرى كتقديم المساعدات ومنح القروض والتنمية وغيرها وتحت مسمى منع مد النظام الاشتراكي لتحقق عوائد اقتصادية وفي الحفاظ على النفوذ الأمريكي في المنطقة، وليس الاعتماد على نشاط الشركات الأمريكية فحسب، بينما ظلت حكومات دول أمريكا الوسطى رهينة للسياسية الأمريكية بسبب غلبة المصالح الفردية على القومية مما خلق ازمات مزمنة في كافة النواحي في مجتمعاتها، و تبين هذا من عدم انتعاش تلك الدول اقتصاديا، إلى جانب ذلك انها لا زالت تعاني من مستويات عالية من البطالة، والفقر، واقتصاد ضعيف ومتردي الى يومنا هذا.

التوصيات:

أهمية اعداد دراسات وابحاث مشتركة ومتبادلة في المنطقة العربية ومناطق أخرى من العالم، ذات الاقتصاد الضعيف والتي تعاني من تفاقم في مشاكلها التي باتت دون حلول، وان تهتم الدول بالبحث وتشخيص المعضلات والاسباب وراء ذلك الوضع، مع التعاون لايجاد حلول في سَن قوانين وتشريعات والعمل المشترك بما يدعم الاقتصاد ويحد من استغلال القوى الصناعية لدول ذات الاقتصاد الضعيف.

وهناك مسؤولية اخلاقية واجتماعية تتمحور في اشاعة ثقافة مجتمعية تؤكد على اهمية تفضيل المصلحة القومية على المصلحة الشخصية في العمل، فذلك الضامن قبل القانون في الحفاظ على مقدرات وثروات البلاد من الضياع، مع سن قوانين صارمة تطبق على كل من يخل بها.

المصادر والمراجع

Bucheli, M & ,.Kim, M.-Y .(٢٠١٢) .Political Institutional Change, Obsolescing Legitimacy, and Multinational Corporations: The Case of the Central America Banana Industry .*Management International Review* ,(٦)pp.٨٧٧-٨٤٧ .

Buchelii, M & ,.Read, I .(٢٠٠٩) .*United Fruit Company* .United Fruit Historical Society Website.

Chandler, A. D .(١٩٥٤) .*Patterns of American Railroad Finance*) .B. h. Review, Ed(.

Corry, J .(١٩٨٥) .*Crisis in Central America on PBS* .New York Times.

Crapol, E. P .(١٩٩٧) .*ames G. Blaine: Architect of Empire. Biographies in American Foreign Policy* ٤) ed .(.Delaware.

Doc. Private Investment in Latin America .(١٩٦٤) .*Congress of the United States, Hearings before the Subcommittee on the inter-American Economic Relationships of the Joint Economic Committee, eighty-Eighth Congress, 2nd* .Washington (D.C.): Session, U.S Gov. Printing Office.

Dulles, F. R .(١٩٥٥) .*America's Rise To World Power* .New York: Harper and Row Publishers.

Escosura, L. P .(٢٠٠٥) .*Colonial Independence and Economic Backwardness in Latin America* .Madrid.

Euraque, D. A .(١٩٩٤) .*Bananos y Politica: Samuel Zemurray y la Cuyamel Fruit Company, Latin American Research Review* (١) ٢٩) ed.(.

Euraque, D. A .(١٩٩٦) .*Reinterpreting the Banana Republic, Region and State in Honduras .(١٩٧٢-١٨٧٠)* ,U.S.A: University of North Carolina Press.

Hofstadter, R .(١٩٥٥) .*he age of Reform Bryan to F.D.R* .New York: Vintage Books.

Irons, O. E .(١٩٢٩) .*the History of the American Fruit Industry in the Caribbean* . California: The College of the Pacific.

Langley, L. D .(١٩٨٣) .*the banana wars: an inner history of American empire, 1900-1934* .Lexington: University Press of Kentucky.

Palmer, R. W ,٢٠٠٩) .Winter .(the United States 'Win-Win Relationship with the Caribbean .*The Brown Journal of World Affairs* ,(١٦)pp.١٥٨-١٥١ .

Persons, W., Tuttle, P & ,.Fricke .(١٩٢٠) .*Business and Financial Condition in the Aftermath of the Civil War in the United States Review of Economic Statistics* .The MIT Press.

Romeo, C .(١٩٦٨) .*Sur les classes sociales en Amerique latine* .Maspero, France : Frederic Delbos.

Strouse Jean .(١٩٩٩) .*Morgan American Financier* .New York: Random House Published.

Thomas, G & ,.Morgan- Witts, M .(١٩٨٠) .*The Day Bubble Burst, (A Social history of Wall Street Crash)* .Great Britain: Arrow edition.

Williams, C. A .(٢٠١٦) .*Defining the Caymanian Identity: (The Effects of Globalization, Economics, and Xenophobia on Caymanian Culture)* .anham-Maryland: Lexington Books.

بطرس بطرس وعودة غالي، وعبد الملك واصفهاني نبيه. (١٩٧٢). دول أمريكا اللاتينية (الوضع الجغرافي والخلفية التاريخية والبنيان الاقتصادي والنظام السياسي). *مجلة السياسية الدولية*(٨).

رافت غنيمي الشيخ. (٢٠٠٦). *أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر* (المجلد الاولى). القاهرة: عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية.

رجب حراز. (١٩٦٦). مبدا مونرو وازمة التضامن الأمريكي. *مجلة السياسة الدولية*(٢).

روبت سي الن. (٢٠١٤). *التاريخ الاقتصادي العالمي: مقدمة صغيرة جدا*. (طنطاوي، محمد سعد، المترجمون) القاهرة: مؤسسة هنداوي لتعليم والثقافة.

زكي، رمزي. (١٩٧٨). *التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب*. الكويت.

ستيف فرايزر، وغاري غرستل. (٢٠٠٦). *الطبقة الحاكمة في أمريكا: تأثير الأثرياء والنافذين في دولة ديمقراطية*. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

سمعان بطرس فرج الله. (١٩٦٩). الجمود والتغيير في منظمة الدول الأمريكية. *مجلة السياسة الدولية*(٥).

عبد الرحمن عواطف. (١٩٦٩). الطبقات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية. *مجلة السياسة الدولية*(١٨).

فرجينيا برودين، ومارك سلدن. (١٩٧٤). *السر المعروف مبدأ نكسون وكيسنجر في اسية* (المجلد الاولى). (عاروري، نصير وطربين، احمد، المترجمون) بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

كلود جوليان. (١٩٧٠). *الإمبراطورية الأمريكية*. (ابو خليل، ناجي وشاهين، فؤاد، المترجمون) بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر.

مليود العطري. (٢٠٠٨). *السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتنية في فترة ما بعد الحرب الباردة*. الجزائر: العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة.

موسى علاية. (٢٠١٥). عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان. *مجلة بحوث اقتصادية عربية بيروت*، الصفحات ٦٩-٧٠.